الأمم المتحدة

A/C.2/66/L.18

الجمعية العامة

Distr.: Limited
20 October 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢١ (ج) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

الأرجنتين*: مشروع قرار

التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على الصعيد الدولي، بما فيها إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)]، وكذلك الأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٦٢/٢٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، المعنون ”الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية“، الذي سلمت فيه بأن البلدان النامية المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال القضاء على الفقر وأنه ينبغي دعم الجهود الرامية إلى التصدي لتلك التحديات لضمان استدامة الإنجازات التي تحققت حتى الآن، بوسائل من بينها دعم التطوير الفعلي لسياسات تعاون شاملة،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

251011 251011 11-55965 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير إلى قراريها ٦٣/٢٢٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/٢٠٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة أن يكون للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية سمات أساسية عدة منها أن تكون شاملة وطوعية ومقدمة كمنح ومحايدة ومتعددة الأطراف، وقادرة كذلك على تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج بصورة مرنة، وأن يُضطلع بالأنشطة التنفيذية لصالح البلدان المستفيدة من البرامج، بناء على طلب تلك البلدان ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية،

وإذ تشدد على أنه لا يوجد نهج ''واحد يناسب الجميع'' فيما يتعلق بالتنمية وعلى ضرورة أن تكون المساعدة الإنمائية التي يقدمها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي قادرة على تلبية مختلف الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج وأن تتسق مع خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وفقا لولاياته،

وإذ تحيط علما بالوثائق الختامية للمؤتمرات الدولية بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل المعقودة في مدريد[٣] والسلفادور[٤] ووينـدهوك[٥]، والمؤتمر الإقليمي بشأن موضوع ''تعزيز القدرة التنافسية للبلدان الأفريقية المتوسطة الدخل''، المعقود في القاهرة،

وإذ تشير إلى جميع المبادئ التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادئ القابلية للتنبؤ والشمولية والتدرج، وتؤكد من جديد أهمية تقديم الدعم الاستراتيجي لجميع البلدان المستفيدة من البرامج، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نموا، بناء على طلب الحكومة المتلقية، من أجل تلبية احتياجاتها الخاصة،

وإذ تلاحظ أن المعدلات المتوسطة الوطنية التي تستند إلى معايير من قبيل نصيب الفرد من الدخل لا تجسد دائما الخصائص الفعلية للبلدان المتوسطة الدخل واحتياجاتها الإنمائية، وإذ تقر بالتنوع الكبير للبلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تقر بضرورة استعراض معايير التصنيف التي تعتمدها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها فيما يخص البلدان المتوسطة الدخل ومواءمتها مع التحديات الإنمائية الخاصة التي تواجه جميع البلدان النامية،

---

(٣) انظر A/62/71-E/2007/46، المرفق.

(٤) انظر A/62/483-E/2007/90، المرفق.

(٥) انظر A/C.2/63/3، المرفقان الأول والثاني.

وإذ تشير إلى أنه على الرغم من التناقص الملحوظ في مستوى الفقر المدقع، فإن البلدان المتوسطة الدخل كمجموعة لا تزال موطنا لنحو ٦٤ في المائة من سكان العالم الذين يعيشون في فقر شديد،

وإذ تقر بأن المستويات العالية للتفاوت في الدخل تشكل عاملا أساسيا من عوامل الضعف لدى البلدان المتوسطة الدخل وتقيّد التنمية البشرية في معظم هذه البلدان، وأن التقدم المحرز في الحد من الفقر لا يرافقه في كثير من الأحيان ارتفاع في معدلات النمو في العديد من البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تسلم بأنه على الرغم من الإنجازات التي حققتها البلدان المتوسطة الدخل والجهود التي بذلتها، لا يزال عدد كبير من الناس يعيشون في فقر ولا تزال أوجه التفاوت قائمة، وبأن من الضروري زيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية للحد من أوجه التفاوت تلك،

وإذ تشدد على أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات خاصة في مجالات منها إيجاد فرص العمل لشبابها، وتنويع اقتصاداتها، وتطوير تكنولوجياتها، وإمكانية وصولها إلى الأسواق الدولية، وأنه لا بد في هذا الصدد للمجتمع الدولي أن يولي الاهتمام الواجب لتلك التحديات،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لأن بعض البلدان المتوسطة الدخل مثقلة بالديون، وهي لذلك معرضة لخطر أزمة دين مرهقة، ولا سيما في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٦]؛

٢ - **تسلم** بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية الدعم الدولي، باختلاف أشكاله، الذي يتسق جيدا مع الأولويات الوطنية من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل؛

٣ - **تقر** بالجهود التي تبذلها بلدان متوسطة الدخل عديدة وبالنجاحات التي تحرزها من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك بمساهمتها الكبيرة في التنمية والاستقرار الاقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

---

(٦) A/66/220.

٤ - **تدرك** أن البلدان النامية المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال القضاء على الفقر وأنه ينبغي دعم الجهود الرامية إلى التصدي لتلك التحديات لضمان استدامة الإنجازات التي تحققت حتى الآن، بوسائل من بينها دعم التطوير الفعلي لسياسات تعاون شاملة؛

٥ - **تعيد تأكيد** الأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتشجع، في هذا الصدد، الدول الأعضاء وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والكيانات الأخرى المعنية التابعة لها على تعميم مراعاة دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أنشطتها لمساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها وتحت إشرافها وتوجيهها، على تنمية القدرات بغية تعظيم فوائد وآثار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لكي تحقق أهدافها الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٦ - **تشدد** على ضرورة بذل جهود متواصلة من أجل بناء القدرة على تحمل الديون في البلدان المتوسطة الدخل بغية تجنب الوقوع في أزمة ديون، وتحقيقا لتلك الغاية، تلاحظ الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية لتعزيز ما تقدمه لها من تسهيلات وتشجع على بذل المزيد منها؛

٧ - **تشير** إلى أن التعاون الإنمائي يمكن أن يعزز النُهُج المشتركة بين القطاعات فيما يتعلق بالسياسات والبرامج، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتيسير التشارك بين الأقران وتنمية القدرات وتبادل الخبرات والنجاحات على نطاق المناطق الإقليمية وفيما بينها؛

٨ - **تدعو** المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، إلى مواصلة تعزيز دعمه للجهود الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل من خلال التعاون التقني المحدد الهدف وتوفير الموارد ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، حسب الاقتضاء، مع مراعاة الأولويات الوطنية والسياسات الإنمائية لهذه البلدان؛

٩ - **تهيب** بالمجتمع الدولي مواصلة اتخاذ تدابير حسنة التوقيت وملائمة ومحددة الهدف للتصدي للتحديات الجديدة والإضافية التي فرضتها الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة على البلدان المتوسطة الدخل، على أساس كل حالة على حدة، استنادا إلى الاحتياجات الخاصة والأولويات الوطنية لكل بلد من تلك البلدان؛

١٠ - **تلاحظ** أن التعاون الإنمائي بين منظومة الأمم المتحدة والبلدان المتوسطة الدخل يحتاج إلى تعزيز، بما في ذلك عن طريق مواءمة برمجة أنشطة الأمم المتحدة على نحو

أوثق مع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والاحتياجات المحددة، الحالية والمستجدة، للبلدان المتوسطة الدخل؛

١١ - **تدعو** جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة الصناديق والبرامج على المستوى الإقليمي، إلى القيام، في نطاق ولاية كل منها، بتعزيز ما يقدمه من دعم إلى البلدان المتوسطة الدخل، حسب الاقتضاء، وبتحسين التنسيق وتبادل الخبرات مع المنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية في هذا الميدان، وبمواءمة برمجة أنشطته على نحو أوثق مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

١٢ - **تشدد** على أن الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية، لكونها موارد غير مقيدة، لا تزال تمثل أساس الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتلاحظ مع القلق، في هذا الصدد، أن نسبة المساهمات الأساسية في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها انخفضت في السنوات الأخيرة، وتسلم بحاجة المنظمات إلى التصدي، بشكل مستمر، لاختلال التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية؛

١٣ - **تقرر** أن تنشئ ضمن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وحدة متخصصة لمتابعة تنفيذ هذا القرار والتصدي للتحديات الإنمائية الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل؛

١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول أعمالها المؤقت، في إطار البند المعنون ''العولمة والترابط''، بندا فرعيا بعنوان ''التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل''.